

كوٲ ماري عيراق

داد كاي بالآي ئيتتيجادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٤/اتحادية/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/٥/١٦ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي واكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتمن وسامي المعموري المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي / أسماعيل علوان عبود التميمي - وكيله المحامي بهجت فارس العزاوي .
المدعى عليه الأول / نوري كامل المالكي / رئيس مجلس الوزراء / إضافة لوظيفته - وكيله المستشار علاء سليم ياس العامري .
المدعى عليه الثاني / أسامة عبد العزيز النجيفي / رئيس مجلس النواب / إضافة لوظيفته - وكيله الخبير القانوني في مجلس النواب محمد هاشم داود الموسوي .

الادعاء :

ادعى وكيل المدعي بأنه بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢١ ، وخلال جلسة مجلس النواب رقم (١٤) قدم المدعى عليه الأول أسماء مرشحي وزارته إلى المدعى عليه الثاني ، للتصويت لمنحها الثقة وتم ذلك ، وباشرت مسؤوليتها باعتبارها حكومة الدورة الانتخابية الأولى وكان من بين أعضائها ثلاثة نواب لرئيس مجلس الوزراء هم ١. روز نوري شلوي ٢. حسين الشهرستاني ٣. صالح المطلك ، ولكون ذلك الإجراء مخالفاً للدستور والقانون بادر الى الطعن به أمام المحكمة الاتحادية العليا ولأسباب الآتية :

١. يخالف ذلك الإجراء المادة (١٣٩) من الدستور التي تنص على ان ((يكون لرئيس مجلس الوزراء نائبان في الدورة الانتخابية الاولى)) ، وهذا يعني طبقاً لمفهوم المخالفة ، ان

كوٲ ماري عيراق

داد كاي بالآبي ئبنتيجادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٤/اتحادية/٢٠١١

لرئيس مجلس الوزراء نائبين في الدورة الانتخابية الأولى فقط ، لان عمر هذا المنصب قد حددته الدستور بالدورة الانتخابية الأولى .

٢. ان المادة (١٣٩) من الدستور هي مادة مؤقتة وانتقالية ، ووردت في الفصل الثاني (الأحكام الانتقالية) من الدستور وان رئيس مجلس الوزراء كان بحاجة الى نائبين في الدورة الانتخابية الأولى ولا يمتد ذلك الى غيرها .

٣. تعيين ثلاثة نواب لرئيس مجلس الوزراء يرهق خزينة الدولة ويلحق ضرراً بمصالح المواطنين وان المدعي واحد منهم .

٤. واستناداً لأحكام المادتين (٢٧) و (٩٣) من الدستور والمادة (٦) من قانون المرافعات رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل بادر المدعي إلى الطعن بالإجراء المنوه عنه آنفاً ، طالباً الحكم بإلزام المدعى عليهما / إضافة لوظيفتهما إلغاء الإجراء الخاص بتعيين ثلاثة نواب لرئيس مجلس النواب وتحميلهما المصاريف وأتعاب المحاماة .

وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة ودفع الرسم القانوني عنها وفقاً للفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ ، وبعد استكمال الإجراءات المطلوبة في الفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام المذكور ، تم تعيين موعد للمرافعة وحضر عن المدعي وكيله المحامي بهجت فارس العزاوي ، وعن المدعي عليه الأول رئيس مجلس الوزراء / إضافة لوظيفته وكيله المستشار علاء سليم ياس العامري وعن المدعي عليه الثاني / أسامة عبد العزيز النجيفي / رئيس مجلس النواب وكيله الخبير القانوني في مجلس النواب محمد هاشم داود الموسوي ، وبوشر بالمرافعة



كوٲ ماري عيراق

داد كاي بالآي ئيتتيجادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٤ / اتحادية / ٢٠١١

الحضورية والعننية ، كرر وكيل المدعي عريضة دعواه طالباً الحكم بإلغاء قرار تعيين ثلاث نواب لرئيس مجلس الوزراء وطلب وكيل المدعي عليهما رد الدعوى للأسباب الواردة في لاحتيتهما الجوابيتين المؤرختين ٢٠١١/٣/٢٨ و ٢٠١١/٣/٢٩ والمربوطة نسخة منهما باضبارة الدعوى .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بأن المدعي يدعي في عريضة دعواه ، ان تعيين ثلاثة نواب لرئيس مجلس الوزراء في الدورة الانتخابية الحالية (٢٠١٠ - ٢٠١٤) لمجلس النواب العراقي من المدعي عليه الأول (نوري كامل المالكي/ رئيس مجلس الوزراء) / إضافة لوظيفته ، والمصادقة على تعيينهم من المدعي عليه الثاني (أسامة عبد العزيز النجيفي / رئيس مجلس النواب) / إضافة لوظيفته يعتبر خرقاً للمادة (١٣٩) من الدستور والتي تنص على ان ((يكون لرئيس مجلس الوزراء ، نائبان في الدورة الانتخابية الأولى)) ، وان مفهوم المخالفة لها هو عدم جواز تعيين نواب لرئيس مجلس النواب في الدورات اللاحقة وذلك للأسباب التي أوردها في عريضة الدعوى والمشار إليها سابقاً . وترى هذه المحكمة ومن خلال قراءتها لنص المادة (١٣٩) من الدستور ، بأن دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ قد قبل ومن خلال النص على تلك المادة بمبدأ {وجود نواب لرئيس مجلس الوزراء ولكنه حدد عددهم باثنين في الدورة الانتخابية الأولى لمجلس النواب العراقي ، وبعد تلك الدورة ترك الأمر لتقدير رئيس مجلس الوزراء في تحديد عدد نوابه في الدورات اللاحقة ، وحسب ما يتطلبه برنامج الوزارى ، وعلى وفق المهام المنوطة به والصلاحيات المخولة له في المادتين (٧٨) و (٨٠) من الدستور} ، وهذا يدل على عدم وجود أي خرق دستوري من المدعي عليهما / إضافة لوظيفتهما للمواد التي

(٤-٣)



كويتي عيراق

داد كاي بالآي ئيتتيجادي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٢٤ / اتحادية / ٢٠١١

أشار إليها المدعي في عريضة دعواه ، عليه قررت المحكمة رد الدعوى وتحميله المصاريف وأتعاب المحاماة لوكيلي المدعي عليهما / إضافة لوظيفتهما مبلغاً قدره عشرة آلاف دينار مناصفة بينهما ، وصدر الحكم حضورياً باتاً وبالاتفاق استناداً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور وافهم علناً في ٢٠١١/٥/١٦ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم أحمد بابان

العضو
محمد صائب النقشبندی

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن

العضو
سامي المعنوري